مركز الحبتور للأبحاث

الجزء الثالث

معضلة الوكلاء الإقليميين

تباين الرؤى وانعكاساتها على مسار التسوية

أغسطس 2026

HABTOORRESEARCH.COM

مركز الحبتور للأبحاث

سلسلة

عُقَد التفاوض: كيف تدير واشنطن وطهران لعبة الشد والجذب في كل ملف؟

تبحث هذه السلسلة التحليلية خلف كواليس التحولات العميقة في مسار المفاوضات الأمريكية- الإيرانية، متخذةً من "اتفاق الستين يومًا" نقطة انطلاق لتفكيك أعقد الملفات وأكثرها سخونة. وبدلاً من الاكتفاء بالسرد التقليدي للأحداث، تغوص هذه القراءة مباشرة في الجذور الاستراتيجية للأزمة لتشريح كيف تعيد هذه الخلافات تشكيل موازين القوى العالمية؛ ومن خلال تتبع شبكة الفاعلين والمؤثرين في المشهدين الداخلي والخارجي، نكشف آليات الصدام والتفاوض الخفية التي تحرك اللعبة، وصولاً إلى استشراف ما قد تسفر عنه المفاوضات التقنية الدائرة حالياً في سويسرا من تداعيات حاسمة سترسم ملامح الأمن الإقليمي والدولي في المرحلة المقبلة.

د. عزة هاشم

مدير عام مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

مصطفى أحمد

مسؤول وحدة الدراسات السياسية والأمنية

فرح أحمد

باحث

وحدة الدراسات السياسية والأمنية

تصميم

عبدالعظيم محمد

مصمم جرافيكي أول

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

تدخل مسارات التفاوض بين واشنطن وطهران منعطفاً استراتيجياً بالغ التعقيد مع انقضاء الجزء الأكبر من مهلة الستين يوماً التي أرستها "هدنة إسلام آباد" دون التوصل لأتفاق حاسم، وما صاحب ذلك من تجدد أعمال القتال و إغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية مرة أخري. تتزامن هذه التطورات الميدانية مع مساع دبلوماسية دولية حثيثة لاحتواء تداعيات الصراع العسكري المفتوح الذي استنزف بوضوح معدلات النمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي. ويبرز في قلب هذا المشهد التفاوضي غياب واضح لملف الوكلاء الإقليميين عن مسودات الاتفاق الأولي وعن طاولات الحوار الراهنة، وهو غياب لا يعكس تهميشاً للقضية، بل يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل هذه الشبكة المعقدة التي شكلت لعقود طويلة ركيزة أساسية لعقيدة الردع الإيرانية.

تُظهر الديناميكيات السياسية الراهنة أن ملف الوكلاء لم يعد مجرد بند فرعي قابل للتأجيل أو التجاهل، بل تحول إلى عقدة بنيوية تمس تعريف كل طرف لمفاهيم الأمن والاستقرار وحدود التسوية الممكنة. يعكس استبعاد هذا الملف من الصياغات الأولية إدراكاً عميقاً بصعوبة إدراجه دون الاصطدام المباشر بخطوط حمراء تتقاطع مع عقيدة الردع الإيرانية، والرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي، والسعي الإسرائيلي لترجمة الضغوط العسكرية إلى مكاسب تفاوضية غير قابلة للانعكاس. وتكتسب هذه المعضلة أبعاداً أعمق بالنظر إلى التحليلات الماكرو-اقتصادية الحديثة التي تؤكد أن كلفة انخراط الوكلاء تجاوزت الخسائر العسكرية المباشرة لتضرب عصب الاقتصاد العالمي؛ إذ تسببت العمليات المرتبطة بالوكلاء في الممرات البحرية الحيوية، وتحديداً في البحر الأحمر، في اضطرابات حادة لسلاسل التوريد، وكبدت التجارة الدولية خسائر تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات نتيجة القفزات غير المسبوقة في تكاليف الشحن ورسوم التأمين، فضلاً عن بروز تهديدات غير تقليدية طالت أمن البنية التحتية الرقمية، وعلى رأسها شبكات كابلات الألياف الضوئية المغمورة.

و يؤكد خبراء الأمن أن الاستنزاف البنيوي الذي تعرض له محور المقاومة خلال المواجهات العنيفة في عامي 2024 و2025، دفع القيادة في طهران إلى إعادة تقييم تكتيكاتها وأدواتها، ولكنه لم يدفعها مطلقاً نحو التخلي عنها. وتتجلى جذور الأزمة في التضارب الجذري للرؤى بين الفاعلين؛ ففي حين تتعامل إيران مع شبكة وكلائها باعتبارها خط دفاع أمني متقدم وجزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي القائم على دمج هذه الفصائل مع منظوماتها الصاروخية والمسيرة، تنظر واشنطن وتل أبيب، بدعم من قوى إقليمية، إلى تفكيك هذه الجماعات ونزع سلاحها كشرط إلزامي مسبق لأي هندسة أمنية جديدة. يفرض هذا الواقع مقاربة ملف الوكلاء كنقطة تقاطع حاسمة بين ثلاثة مستويات معقدة: المستوى الإيراني الباحث عن العمق الدفاعي، والمستوى الأمريكي الساعي لتجفيف منابع التهديد غير المتكافئ، والمستوى الإقليمي والدولي الذي يربط استقرار الأسواق وحرية الملاحة بإنهاء نشاط هذه الجماعات في مناطق الاختناق البحري وشرق المتوسط، مما يجعل أي تسوية تتجاهل تحديد موقع الوكلاء ووظائفهم أقرب إلى هدنة هشة قابلة للتآكل السريع.

يطرح هذا الجزء تفكيكياً لتباين وجهات النظر بين الفاعلين الأساسيين إزاء أزمة الوكلاء الإقليميين، وتستشرف كيف ستصطدم هذه الرؤى المتناقضة أو تتوافق داخل غرف التفاوض المغلقة. وتسعى الورقة إلى الإجابة عن تساؤل محوري: هل تترجم هذه المناقشات إلى مقايضات استراتيجية تؤسس لتسوية شاملة ومستدامة، أم أن تباعد الخطوط الحمراء سيحيل الاتفاق المرتقب إلى مجرد تجميد تكتيكي مؤقت يسبق جولة أشد عنفاً من الصراع؟

الرؤية الإيرانية: الوكلاء بين عقيدة الردع وحسابات التكلفة

ترتكز العقيدة العسكرية والأمنية الإيرانية بشكل بنيوي على مبدأ الدفاع المتقدم (Forward Defense)، أو ما يُصنف في الأدبيات الاستراتيجية بمفهوم الدفاع في العمق (Defense in Depth)تقوم هذه الفلسفة العسكرية على نقل ساحة الاشتباك الفعلي إلى مسارح عمليات خارج الحدود الجغرافية للدولة الإيرانية، مما يضمن تشتيت القدرات الهجومية للخصوم، وخلق مناطق عازلة غير مرئية تفصل التهديدات عن الداخل الإيراني. ويمثل الفاعلون ما دون الدولة - بدءاً من "حزب الله" في لبنان، مروراً بفصائل المقاومة في العراق وسوريا، وصولاً إلى جماعة الحوثي في اليمن - العمود الفقري والمنفذ الميداني لهذه الاستراتيجية. ولا تنظر دوائر صنع القرار في طهران إلى هذه الكيانات المسلحة كأوراق مساومة تكتيكية قابلة للمقايضة لتحقيق اختراقات اقتصادية عابرة، بل تتعامل معها بوصفها الجدار الحيوي الأول لضمان بقاء النظام، واستثماراً استراتيجياً كلف الخزانة الإيرانية مليارات الدولارات على مدار عقود لضمان تفوق عسكري غير متكافئ في المنطقة.

تكتسب هذه الرؤية صلابة إضافية داخل أروقة الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس، حيث يُصنف أي مسعى أمريكي أو إسرائيلي لتفكيك هذه الشبكات أو نزع سلاحها كتهديد وجودي مباشر ومساس بأساسيات الأمن القومي، وهو ما يجعله خطاً أحمرَ يخرج كلياً عن دائرة المساومات. وتتأكد هذه الحقيقة بوضوح مع التحولات السياسية العميقة التي شهدتها القيادة الإيرانية في يوليو 2026، إثر مراسم التشييع الرسمية للمرشد الأعلى علي خامنئي وصعود مجتبى خامنئي ليتقلد منصب المرشد الأعلى الجديد. وقد وجه مجتبى خامنئي في خطابه الرسمي الأول رسالة حاسمة بارك فيها المقاومة المسلحة لميليشيات الحرس الثوري، مشدداً على أن الانتقام هو مطلب الشعب الإيراني. وأسفرت هذه التوجيهات الصارمة عن تجميد فوري لأي تنازلات محتملة على طاولة المحادثات، مما أدى عملياً إلى إسقاط الوكلاء من تفاهمات مذكرة إسلام آباد وجعلها لاغية وباطلة، لتتواءم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل تام مع الخط المتشدد للمؤسسة الدفاعية، وتثبت أن الارتباط بالوكلاء هو التحام عقائدي وأيديولوجي صلب لا تهزه المتغيرات السياسية أو الإغراءات الاقتصادية.

تتجاوز المقاربة الإيرانية الحديثة الأطر التقليدية التي سادت قبل حرب غزة، إذ تشهد شبكة الوكلاء إعادة هيكلة شاملة أخرجتها من عباءة الاستراتيجيات الكلاسيكية. وتشير التحليلات العسكرية الميدانية إلى أن طهران لم تعد تكتفي بنموذج الردع بالحرمان (Deterrence by Denial)الذي اقتصر سابقاً على إشغال الخصوم عبر فتح جبهات متزامنة، بل اتجهت نحو تأسيس نموذج هجين وعالي التعقيد. يدمج هذا النموذج المبتكر قدرات الفصائل المسلحة بشكل مباشر مع المنظومات المركزية الإيرانية، ويشمل ذلك دمج تكنولوجيا الصواريخ الباليستية الدقيقة، والطائرات المسيرة الانتحارية، وأنظمة الاستطلاع والإنذار المبكر. ويعكس هذا التطور إعادة تعريف جذرية لأدوار الوكلاء، لينتقلوا من كونهم مجرد قوات صد ومنع مستقلة نسبياً، إلى عقد حيوية ضمن شبكة عمليات مترابطة تمتد عبر ساحات متعددة، وتتركز مهمتها الأساسية في الاستنزاف طويل الأمد، وتشتيت الدفاعات الغربية، واحتواء القوة النيرانية للخصوم بكفاءة وتنسيق لحظي.

تحولات شبكة الوكلاء الإيرانية (١٩٧٩–٢٠٢٦)

المرحلة	المنطق الاستراتيجي	السمات الرئيسية
المرحلة الأولى: التوسع عبر الوكلاء (١٩٧٩-٢٠١٠)	بناء شبكة النفوذ الإقليمية	الأيديولوجيا الثورية، تأسيس الوكلاء، الردع بالإنابة، تصدير الصراع، توسيع النفوذ الإقليمي.
المرحلة الثانية: ترسيخ الشبكة (٢٠١٠-٢٠٢٣)	مأسسة "محور المقاومة"	توحيد الجبهات، حوكمة الميليشيات، تكامل التمويل، شبكات الإمداد العابرة للحدود، الردع عبر الوكلاء.
المرحلة الثالثة: التآكل البنيوي (٧ أكتوبر ٢٠٢٣- ٢٠٢٥)	تراجع فاعلية منظومة الوكلاء	الاستنزاف العسكري، الضغوط المالية، الاختراقات الاستخباراتية، تصفية القيادات، تآكل الشرعية، تفكك الشبكات.
المرحلة الرابعة: التحول الاستراتيجي (٢٠٢٦ حتي الآن)	إعادة تشكيل أدوات النفوذ	فراغات أمنية، تفتت التحالفات، ضغوط على الدولة الراعية، تنافس على الحوكمة، إعادة هيكلة نموذج الوكلاء.

رسمبياني: مركز الحبتور للأبحاث • المصدر: Belfer Center for Science and International Affairs • Created with Datawrapper

كما تتبنى القيادة العسكرية الإيرانية استراتيجية نوعية متطورة لضمان ديمومة تسليح هذه الشبكة وحمايتها من تداعيات العقوبات الغربية الخانقة والضربات الجوية الاستباقية التي تستهدف خطوط الإمداد التقليدية. وتعتمد هذه الاستراتيجية على التحول الجذري من النقل اللوجستي المباشر، الذي أثبت هشاشته أمام آليات الاعتراض البحري والجوي، إلى تطبيق نهج التصنيع اللامركزي (Decentralized Manufacturing) وصولاً إلى مراحل الإنتاج على الحافة التكتيكية (Fabrication at the Tactical Edge). ويعتمد هذا المسار على تزويد الوكلاء بتقنيات متقدمة تدمج خوارزميات التوجيه واستخدام تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing) لإنتاج أجزاء الأسلحة، وتجميع المسيرات، وتصنيع الذخائر محلياً داخل مسارح العمليات المستهدفة. وتؤكد المعطيات الميدانية وعمليات الرصد الدولي استمرار طهران في ضخ الخبرات التقنية الحساسة لدعم هذه المنظومات البديلة، حيث سُجلت في منتصف يوليو 2026 رحلات جوية مكثفة نفذتها شركة ماهان إير (Mahan Air)، نقلت خلالها قيادات ميدانية من الحرس الثوري ومعدات عسكرية بالغة الدقة إلى اليمن، بهدف تعزيز القدرات التصنيعية لجماعة الحوثي وتدريب عناصرها على إدارة أنظمة صاروخية وتوجيهية جديدة، وهو ما ظهر جلياً بإعلان جماعة الحوثي في ٢٦ يوليو ٢٠٢٦ من إسقاط مسيرة من طراز بيراقدار أكينجي تابعة للمملكة العربية السعودية أثناء تنفيذها مهام عسكرية في محافظة الجوف شمال اليمن، مما يفرض تحدياً معقداً أمام مساعي واشنطن وتل أبيب لتجفيف منابع تسليح هذه الفصائل.

ومن وجهة نظر استراتيجية، تعتبر طهران أن التفاوض على شبكة الوكلاء يختلف جذرياً عن المساومات المرتبطة بالبرنامج النووي أو نسب تخصيب اليورانيوم، حيث يمس هذا الملف جوهر تصور النظام لذاته، وشرعية مشروعه الجيوسياسي الممتد منذ الثورة من خلال:

• المحرمات الاستراتيجية ومصداقية النفوذ الإقليمي

تُدرج النخبة الأمنية، وتحديداً داخل الحرس الثوري الإيراني، شبكة الوكلاء ضمن "المحرمات الاستراتيجية Strategic Taboosالتي يمتنع قطعياً تقديم أي تنازلات جوهرية بشأنها في الغرف المغلقة. ينبع هذا التصلب من قناعة راسخة لدى صانع القرار الإيراني بأن إبداء أي مرونة في هذا المضمار سيُقرأ في واشنطن وتل أبيب كإشارة ضعف صريحة، ومقدمة لتفكيك منظومة الردع الشاملة، بما فيها القدرات الصاروخية المتقدمة وتكنولوجيا المسيرات. لا تقتصر المخاوف الإيرانية على فقدان فصيل بعينه أو خسارة ساحة نفوذ محددة، بل تمتد لتشمل الانهيار المحتمل لمصداقية منظومة النفوذ بأكملها. تدرك القيادة الإيرانية أن مجرد القبول نظرياً بوضع حزب الله أو الفصائل العراقية أو جماعة الحوثي على طاولة المساومات، سيبعث برسالة كارثية لبقية الحلفاء تفيد بأن التزامات طهران خاضعة للمقايضة تحت وطأة الضغوط الدولية. تُكلف هذه الإشارات طهران استراتيجياً أثماناً باهظة، إذ تضرب في صميم الولاء الأيديولوجي الذي بُني على مدار عقود، وتدفع الفاعلين المحليين نحو البحث عن استقلالية أكبر لحماية أنفسهم، مما يُفقد الإدارة الإيرانية قدرتها الحيوية على إدارة الأزمات الإقليمية بأدوات منخفضة التكلفة مقارنة بسيناريوهات المواجهة العسكرية المباشرة.

• إعادة الهيكلة اللامركزية للفصائل

تُسارع القيادة الإيرانية إلى استيعاب الخسائر الهيكلية التي تكبدتها شبكتها الإقليمية خلال عامي 2024 و2025، ليس عبر التخلي عن هذه الأذرع أو تجميدها، بل من خلال إطلاق عملية إعادة هيكلة شاملة تنقلها من المركزية المفرطة إلى اللامركزية المرنة. تتخلى طهران تدريجياً عن البنى التنظيمية التقليدية لصالح نموذج عملياتي يمنح وزناً أكبر للتصنيع المحلي، ونقل المعرفة التكتيكية، وتكثيف الاستخدام الميداني للمسيرات الرخيصة، مع توزيع سلاسل التوريد جغرافياً لتقليل احتمالات الاستهداف الجوي. تستند هذه الاستراتيجية إلى حسابات دقيقة ترى أن كلفة إعادة بناء الشبكة وفق هذا النموذج الهجين تظل أقل بكثير من الكلفة الوجودية لفقدان بنية الردع الأمامية. وتبرهن المعطيات الميدانية المرتبطة بمسرح عمليات البحر الأحمر على نجاعة هذا التوجه، حيث يثبت الفاعلون الذين لا يخضعون لسيطرة إيرانية عمودية مطلقة قدرتهم على توليد آثار استراتيجية واقتصادية عالمية بتكاليف زهيدة. توثق بيانات البنك الدولي تسجيل أكثر من ٣٠٠ حدث نزاعي ارتبط بجماعة الحوثي بين أكتوبر ٢٠٢٣ وديسمبر ٢٠٢٤، شملت ٢٠١ هجوماً استهدف سفناً تجارية. أحدثت هذه العمليات شللاً واسعاً في حركة التجارة البحرية عبر الموانئ الإقليمية، لتسجل الصادرات البحرية الأردنية تراجعاً بنسبة ٣٨٪، والعُمانية بنسبة ٢٨٪، بينما تكبدت الخزانة المصرية خسائر قُدرت بنحو ٧ مليارات دولار من إيرادات قناة السويس خلال عام 2024 وحدها. تكشف هذه الإحصاءات لصانع القرار الإيراني أن تقييم الوكيل لم يعد يعتمد حصراً على انضباطه التنظيمي أو قوته العددية، بل على قدرته الفائقة على فرض كلفة غير متناظرة (Asymmetric Cost) وخلق نفوذ تفاوضي يرجح الكفة الإيرانية على الساحة الدولية.

• معضلة التكلفة والعائد

تصطدم القيادة العليا في طهران بمعضلة قاسية تفرض عليها الموازنة الدقيقة بين الضغوط الماكرو-اقتصادية الداخلية الخانقة، وبين المتطلبات الاستراتيجية الحيوية لبقاء النظام. أدى تجديد العقوبات الأمريكية الصارمة، وإلغاء الإعفاءات المتعلقة بتصدير النفط رداً على خروقات تفاهمات إسلام آباد، واستمرار حملات الضغط الأقصى، إلى تفاقم مروع في معدلات التضخم وتآكل متسارع في قيمة العملة المحلية. تولد هذه المؤشرات المتدهورة احتقاناً اجتماعياً وسياسياً هائلاً يضغط على حكومة الرئيس مسعود بزشكيان، ويدفعها للبحث عن مخارج فورية تضمن تخفيف العزلة المالية واستعادة الأصول المجمدة لضمان استقرار الجبهة الداخلية. تقف المؤسسة العسكرية، وتحديداً الحرس الثوري الذي يحتكر صياغة التوجه الاستراتيجي بتفويض من المرشد الأعلى الجديد، على النقيض من هذه البراغماتية الاقتصادية، حيث تدير حسابات التكلفة والعائد بمنظور أمني بحت. ترى النخبة العسكرية أن الثمن الاستراتيجي للتخلي عن الوكلاء يفوق بأشواط تاريخية أي عوائد مالية مؤقتة، حيث سيفضي تفكيك هذه الأذرع إلى تجريد البلاد من عمقها الدفاعي وتعريض بنيتها التحتية للتفوق التكنولوجي والجوي الساحق للولايات المتحدة وإسرائيل، مما يجعل خيار المقاومة الاقتصادية مفضلاً على الاستسلام الجيوسياسي.

تتزايد جاذبية خيارات التجميد التكتيكي والمناورة لدى طهران عندما تضع في حساباتها التفاوضية محدودية قدرة المجتمع الدولي على الإنفاذ الصارم للاتفاقيات. وبالتالي فأن أي اتفاق دبلوماسي بشأن تحجيم الوكلاء سيبقى حبراً على ورق ما لم ينجح في محاصرة القنوات المالية الرسمية وغير الرسمية، وشبكات الحوالة، والأصول المشفرة (Cryptocurrencies)، وعائدات تهريب النفط، إضافة إلى تفكيك الدعم التقني والخلايا المشتركة. يتطلب هذا المسار الإجرائي بالغ التعقيد قراراً داعماً وملزماً من مجلس الأمن الدولي، وتنسيقاً أمنياً ومالياً عالي المستوى من دول محورية في المنطقة، كما يمنح هذا الاتساع الشاسع في الفجوة بين النصوص الدبلوماسية وآليات الإنفاذ الفعلي فرصة ذهبية لطهران لتجنب تقديم أي تنازلات هيكلية، والاكتفاء بإجراءات تكتيكية قابلة للعكس تتمثل في خفض الظهور العلني للدعم أو تجميد بعض الأنشطة مؤقتاً، مستغلة هشاشة النظام المالي الدولي لاستدامة شبكتها الردعية بعيداً عن الرادارات الغربية الفعالة.

الرؤية الأمريكية بين حتمية التفكيك وتجفيف منابع التمويل

تنطلق الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة، وتحديداً في ظل توجيهات إدارة الرئيس دونالد ترامب، من قناعة جيوسياسية راسخة مفادها أن وكلاء إيران الإقليميين لا يمثلون مجرد أداة إزعاج تكتيكي أو تهديد عابر، بل يُشكلون التهديد الهيكلي الأولي والأساسي للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وللأمن الوجودي لدولة إسرائيل، ولحرية الملاحة والتجارة العالمية.

- **الضغوط المزدوجة**

لا ينبع الإلحاح الأمريكي لإنهاء أزمة الوكلاء من مجرد الرغبة في تحصين الحلفاء، بل من إدراك أن هذه الشبكات باتت تضرب في قلب الاقتصاد العالمي عبر تعطيل مسارات التجارة والطاقة. فالهجمات المتكررة على السفن في البحر الأحمر وباب المندب، إلى جانب المخاطر في مضيق هرمز، رفعت بشكل حاد تكاليف الشحن البحري والتأمين، ودَفعت عدداً كبيراً من الخطوط بين آسيا وأوروبا إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، مع ما يعنيه ذلك من زيادة زمن الرحلة واستهلاك الوقود واستنزاف السعة المتاحة للأساطيل. هذا الانحراف في المسارات انعكس مباشرة على أسعار الشحن، وأربك استقرار سلاسل الإمداد، وأدخل توقعات شركات النقل العالمية لعام 2026 في حالة من عدم اليقين العالية .

امتد أثر هذه الاضطرابات إلى أسواق الطاقة والقطاع الجوي؛ إذ أطلقت المخاوف من استهداف البنى التحتية والناقلات موجات ارتفاع في أسعار النفط، بينما ترجم قطاع الطيران اضطراب الممرات الجوية والبحرية إلى زيادة في كلفة الوقود والتأمين ورسوم العبور، ما انعكس على أسعار التذاكر وهوامش أرباح الشركات. وتتضاعف حساسية هذه المعادلة في منطقة الخليج ومضيق هرمز، حيث تمر نسبة معتبرة من صادرات المواد الأولية المرتبطة بسلاسل الغذاء العالمية، مثل اليوريا والأمونيا، ما يجعل أي تعطيل طويل الأمد لهذه الممرات تهديداً هيكلياً للأمن الغذائي في أفريقيا وآسيا عبر رفع أسعار الأسمدة والسلع الأساسية. في هذه الصورة الكلية، يغدو نشاط الوكلاء عنصراً مباشراً في معادلات التضخم والنمو في الاقتصادات الغربية والناشئة، ويضع الإدارة الأمريكية تحت ضغط سياسي واقتصادي متصاعد للحد من قدرات هذه الشبكات أو إيقافها لضمان استمرار تدفق الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي.

• هندسة السيادة واحتكار القوة

تتجاوز الاستراتيجية الأمريكية مجرد فرض الشروط على طهران في الغرف المغلقة، لتنتقل إلى ممارسة ضغوط بنيوية مكثفة على الحكومات المركزية في كل من بيروت وبغداد، بهدف استعادة احتكار الدولة الشرعية للعنف (Monopoly on Violence) وتجريد الفصائل المسلحة من غطائها السياسي والميداني. توظف واشنطن في الساحة اللبنانية ثقلها الدبلوماسي والمالي لإجبار الحكومة على التطبيق الحرفي والصارم لقرار مجلس الأمن رقم 1701، مشترطة ربط حزم المساعدات العسكرية واللوجستية الموجهة للجيش اللبناني - والتي تجاوزت قيمتها التراكمية ٣ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٦، مع ضخ اعتمادات طارئة إضافية مؤخراً - بقدرة المؤسسة العسكرية الرسمية على الانتشار الفعلي جنوب نهر الليطاني وتفكيك البنية التحتية لحزب الله. ينظر صناع القرار في واشنطن إلى تسليح وتمويل القوات المسلحة اللبنانية (LAF) ليس كمنحة مجانية، بل كأداة استراتيجية لخلق قوة توازن داخلية قادرة على ملء الفراغ الأمني، وتحويل الحزب من قوة ردع إقليمية إلى تنظيم محلي معزول يخضع لسلطة القانون وقرارات الدولة.

تمتد هذه المقاربة الصارمة لتشمل الساحة العراقية، حيث تمارس الإدارة الأمريكية ضغطاً مزدوجاً ومتصاعداً على حكومة بغداد لتحجيم فصائل "الحشد الشعبي" وفك ارتباطها الهيكلي بالحرس الثوري الإيراني. تتخطى الضغوط في العراق البعد العسكري لتضرب بقوة في العصب المالي؛ إذ يستخدم البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve)سلاح الامتثال المالي (Financial Compliance) لتقييد وصول البنك المركزي العراقي إلى احتياطياته الدولارية. أسفرت هذه الآلية الخشنة عن فرض عقوبات وحظر تعامل على أكثر من ١٤ مصرفاً عراقياً ثبت تورطها في غسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة لصالح الميليشيات الولائية. تضع واشنطن القيادة في بغداد أمام معادلة صفرية حاسمة: إما الانخراط الجدي في دمج هذه الفصائل تحت القيادة الموحدة للقوات المسلحة الرسمية وتجريدها من استقلاليتها المالية والتسليحية، أو مواجهة عزلة مالية خانقة تهدد بانهيار الاقتصاد العراقي المعتمد كلياً على العائدات النفطية المسعرة بالدولار.

وتهدف هذه الاستراتيجية الأمريكية في جوهرها إلى نقل عبء تفكيك الوكلاء من المواجهة العسكرية المباشرة والمكلفة مع الولايات المتحدة، إلى صراع إرادات داخلي وبناء مؤسساتي (Internal State-Building). تسعى واشنطن من خلال هذه السياسة المنهجية إلى وضع طهران في مواجهة استنزافية مباشرة مع مؤسسات الدولة الوطنية في الدول التي تتواجد فيها أذرعها، مما يحول هؤلاء الوكلاء تدريجياً من أصول استراتيجية رخيصة التكلفة تخدم النفوذ الإيراني، إلى أعباء سياسية واقتصادية تزيد من هشاشة وعزلة حلفائها المحليين وتجردهم من الحاضنة الشعبية والشرعية الدستورية.

- **تحديات التنفيذ**

تواجه الولايات المتحدة على الصعيد العملياتي والتنفيذي معضلة بالغة التعقيد في مساعيها لفرض آليات رقابة صارمة تجفف منابع تمويل الحرس الثوري ووكلائه. لقد أظهرت الشبكات الإيرانية وحلفاؤها مرونة فائقة وقدرة استثنائية على التكيف السريع، متجاوزة النظام المالي التقليدي القائم على الدولار ونظام السويفت (SWIFT)، لتنتقل بكثافة نحو الاعتماد على العملات المشفرة (Cryptocurrencies) والأصول الرقمية اللامركزية كوسيلة أساسية لنقل الأموال وتمويل الأنشطة العسكرية. وأثبتت التحقيقات الاستخباراتية وتحليلات سلسلة الكتل (Blockchain) أن فيلق القدس التابع للحرس الثوري يعتمد بشكل مكثف على شبكة (TRON) لنقل عملة (Tether/USDT) المستقرة والمربوطة بالدولار، مستغلاً السرعة الفائقة لهذه الشبكة وانخفاض تكاليف معاملاتها للتهرب من رادارات وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، مع الحفاظ على استقرار القيمة النقدية وإخفاء هويات المتعاملين.

تعتمد آليات التمويل الرقمي الإيرانية على تكامل معقد بين التكنولوجيا الحديثة والصرافين غير الرسميين (شبكات الحوالة). وتُستخدم كيانات مالية وسيطة لتوفير محافظ رقمية وتسهيل تحويلات بعشرات الملايين من الدولارات لصالح قيادات في حزب الله والحوثيين، إلى جانب استغلال منصات مبادلة مشفرة بواجهات إنسانية أو تجارية تعمل كغطاء لتمويل الفصائل تحت لافتة التبرعات، ليتم لاحقاً دمج هذه الأموال في شبكات تبييض معقدة ومحافظ مؤقتة.

ورغم نجاح السلطات الإسرائيلية في تجميد ملايين الدولارات وعشرات المحافظ الرقمية التابعة لهذه الفصائل، إلا أن هذه الجهود تظل تكتيكية ومحدودة الأثر. وتكمن المشكلة الهيكلية التي تعرقل الجهود الأمريكية في الافتقار إلى تصنيف إرهابي شامل وموحد يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويشمل جميع وكلاء إيران بلا استثناء. يُقيد هذا الغياب للغطاء الشرعي الدولي قدرة واشنطن على حشد إجماع عالمي ملزم يجبر المنصات اللامركزية، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، وشركات التقنية الكبرى حول العالم على الامتثال وتجميد هذه الأصول بشكل فوري وفعال، وهو فراغ قانوني تستغله طهران ببراعة لتحريك مئات الملايين من الدولارات لتمويل آلتها العسكرية الإقليمية بسلاسة شديدة.

الرؤية الإسرائيلية بين التقويض العسكري والاستغلال التكتيكي

تتعامل المنظومة الأمنية والسياسية في إسرائيل مع ملف الوكلاء الإقليميين بوصفه جوهر التهديد الوجودي المباشر، وترفض بشكل قاطع أي مسار للتهدئة لا يُفضي إلى تقويض البنية العسكرية لحزب الله وبقية مكونات "محور المقاومة". تنظر تل أبيب إلى المفاوضات الراهنة بين واشنطن وطهران باعتبارها مجرد استراحة تكتيكية في صراع ممتد، ما لم تترافق مع تدمير هيكلي لقدرات هذه الفصائل، وتجريد للقيادة الإيرانية من أذرعها المتقدمة.

- **الرفض المطلق للتهدئة المجتزأة وحتمية نزع السلاح**

تنطلق الرؤية الإسرائيلية من تقييم استراتيجي يضع حزب الله على رأس قائمة المخاطر الوجودية الداهمة على الجبهة الشمالية، ليس فقط لامتلاكه ترسانة ضخمة، بل لكونه التجسيد الحي والأنجح لنموذج الدفاع المتقدم Forward Defenseالإيراني. تُقدر الأوساط الاستخباراتية والبحثية الإسرائيلية والغربية امتلاك الحزب لعشرات الآلاف من الصواريخ والقذائف، فضلاً عن مئات الصواريخ الدقيقة القادرة على شل أهداف استراتيجية وحساسة في العمق الإسرائيلي. تُمثل هذه الترسانة المتطورة، في الحسابات الإيرانية، وثيقة التأمين الأهم لردع أي حملة عسكرية تستهدف الداخل الإيراني. وتأسيساً على ذلك، ترفض تل أبيب أي صيغة دبلوماسية تُبقي على هذه الترسانة مع الاكتفاء بفرض قيود شكلية أو تجميد مؤقت للعمليات. ترى القيادة العسكرية الإسرائيلية أن بقاء سلاح الحزب يضع إسرائيل تحت وطأة ابتزاز أمني دائمPermanent Security Blackmail ، ويؤكد الخبراء في هذا السياق أن الدبلوماسية وحدها تعجز عن إنهاء هذا التهديد، مما يحتم ضرورة استكمال النجاحات العملياتية والاغتيالات الميدانية بتغيير بنيوي وقانوني جذري ينهي هذه الحالة الاستثنائية ويفكك المحور بشكل نهائي.

- **استراتيجية كسر المحور وقطع الشرايين اللوجستية**

تتبنى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية استراتيجية هجومية شاملة تُعرف بـ تفكيك المحورFracturing the Axis ، متجاوزة عقيدة الدفاع السلبي لتوجيه ضربات متزامنة تستهدف إضعاف وتعطيل شبكات الوكلاء في ساحات متعددة. استغلت إسرائيل اندلاع ما عُرف بـ حرب الأيام الاثني عشرفي عام ٢٠٢٥ لتنفيذ ضربات جراحية مباشرة طالت برامج الصواريخ الباليستية داخل الأراضي الإيرانية، مستفيدة من التراجع التكتيكي للوكلاء وضعف استجابتهم نتيجة الضغوط الداخلية والخشية من الردود الأمريكية الساحقة. عزز هذا الغياب النسبي قناعة تل أبيب بأن المحور يعاني من حالة تشظٍ وتراجع غير مسبوق، مما يفتح نافذة تاريخية لفرض معادلات أمنية جديدة. ولا تنفصل هذه الاستراتيجية عن الجغرافيا السورية التي شكلت لعقود الممر اللوجستي والعمق الاستراتيجي لإيران؛ إذ تعتبر إسرائيل أن سقوط نظام الأسد، أو فقدان طهران لسيطرتها على ممراته، يمثل ضربة قاصمة لخطوط الإمداد. وتُصر تل أبيب على تضمين أي تسويات إقليمية قادمة نصوصاً وإجراءات حاسمة تمنع إعادة ترميم جسر الإمداد Supply Bridgeبين طهران وبيروت عبر سوريا والعراق، سواء عبر تشديد المراقبة على الرحلات الجوية، أو تدمير الممرات البرية، لضمان حرمان الحزب من أي فرصة لتعويض خسائره التسليحية.

- **توظيف اللحظة التفاوضية وفرض الملاحق الأمنية**

تستثمر إسرائيل مسارات التفاوض المفتوحة وفترات الهدن المؤقتة لفرض وقائع ميدانية قاسية، محولة الدبلوماسية إلى أداة لتثبيت المكاسب العسكرية، وهو ما يتجلى بوضوح في الملحق الأمني (Security Annex) للاتفاق الثلاثي المرتقب بين لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة. يرسم هذا الملحق التفصيلي خارطة طريق صارمة لتجريد الجماعات غير النظامية من سلاحها جنوب نهر الليطاني، عبر إنشاء مناطق تجريبية (Pilot Zones) تُخلى تماماً من البنى التحتية العسكرية لحزب الله، وتخضع لآليات تحقق أمريكية وإسرائيلية مشتركة.

يُلزم الاتفاق الجيش اللبناني بالتدخل الفاعل لنزع السلاح، مقابل انسحاب إسرائيلي تدريجي لا يرتبط بسقف زمني محدد، مع احتفاظ تل أبيب بحق تنفيذ ضربات جوية أو عمليات استباقية داخل العمق اللبناني متى استشعرت تهديداً وشيكاً.

يبرز في هذا المشهد تباين عميق بين "منطق التقويض العسكري الأقصى (Maximum Military Degradation) الذي تتبناه إسرائيل، وبين "منطق التفكيك المتدرج" أو "الاحتواء" الذي تميل إليه واشنطن حرصاً على إنجاح مسار التفاوض الأوسع مع طهران. يضع هذا التعارض ملف الوكلاء في قلب التوترات داخل المعسكر الغربي؛ فبينما تسعى الإدارة الأمريكية أحياناً لكبح الاندفاع الإسرائيلي خشية تفجر حرب إقليمية شاملة وتجنباً لموجات نزوح عارمة، ترى القيادة في تل أبيب أن تفويت هذه النافذة الاستراتيجية للقضاء المبرم على الترسانة الثقيلة للوكلاء سيعد خطأً كارثياً. تفرض هذه الرؤية الإسرائيلية المتصلبة واقعاً يجعل مستقبل أي اتفاق أمريكي إيراني مرهوناً باختبار مزدوج: مدى قبول إيران بالتخلي الفعلي عن أذرعها، ومدى قبول إسرائيل بتسويات لا تضمن التفكيك الكامل لأعمدة التهديد المحيطة بها.

الرؤية الإقليمية والدولية

تتجاوز معضلة الوكلاء الإقليميين في القراءات الاستراتيجية للعواصم العربية والإقليمية أبعاد الصراع الثنائي بين طهران وواشنطن أو المواجهة المباشرة مع تل أبيب، لتشكل تهديداً هيكلياً يضرب في صميم الأمن الاقتصادي، وحرية الملاحة، وشرعية الدولة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط. ينطلق الموقف الخليجي والعربي من هاجس سيادي عميق يرفض بشكل قاطع أي تفاهمات دولية قد تُفضي إلى شرعنة الفصائل المسلحة غير النظامية وتكريس وجودها كأمر واقع. وتستند هذه المخاوف إلى التجربة المريرة للعقدين الماضيين في دول مثل العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، حيث أثبتت الوقائع أن تمدد هذه الميليشيات يأتي دائماً على حساب احتكار الدولة الشرعية للعنف، لتتحول هذه الجماعات تدريجياً إلى "دول داخل الدولة"، تمتلك مصادر تمويل موازية، وتدير شبكات رعاية اجتماعية خاصة بها، وتصادر القرار السيادي لخدمة أجندات خارجية. وتصنف الدوائر الاستراتيجية الخليجية هذه الشبكات كتهديد مزدوج؛ فهي تمتلك القدرة والجرأة لاستهداف البنية التحتية الحيوية للطاقة والموانئ وخطوط الأنابيب، كما تضطلع بدور محوري في استنزاف الدول الهشة المحيطة وتحويلها إلى ساحات مفتوحة لصراعات الوكالة، مما يخلق أحزمة اضطراب مزمنة تلتف حول الخليج العربي والبحر الأحمر. وبناءً على ذلك، تضغط العواصم الإقليمية بضرورة احتواء أي اتفاق أمريكي-إيراني لضمانات صارمة تمنع استخدام الأراضي العربية كمنصات متقدمة للحرس الثوري، وتحظر إعادة تدوير هذه الفصائل عبر واجهات سياسية أو مسميات قانونية جديدة، بهدف إدماجها القسري والمتدرج ضمن أطر الدولة الوطنية الخاضعة للرقابة.

تحتل الممرات البحرية الحيوية، وفي مقدمتها مضيق هرمز والبحر الأحمر، مكانة الصدارة في صياغة الرؤية الإقليمية والدولية للتعاطي مع هذا الملف. تعتمد دول الخليج العربي بشكل شبه كلي على مضيق هرمز لضمان تدفق صادراتها من النفط والغاز إلى الأسواق الآسيوية، في حين يمثل مسار البحر الأحمر وقناة السويس الشريان الأعظم للتجارة البينية بين آسيا وأوروبا.

وتوثق البيانات الماكرو-اقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن العمليات العسكرية التي نفذتها جماعة الحوثي منذ أواخر عام ٢٠٢٣ أحدثت شللاً غير مسبوق؛ إذ انخفضت حركة الملاحة عبر مضيق باب المندب وقناة السويس بنحو ثلاثة أرباع بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، وترافق ذلك مع تراجع في حركة الملاحة بمضيق هرمز بنسبة خمسة عشر بالمائة نتيجة انتقال عدوى الاضطراب (Spillover) إلى الممرات المجاورة. وضعت هذه الديناميكية دول الخليج ومصر ودول القرن الأفريقي في خط المواجهة الأول لأزمة شحن عالمية طاحنة، حيث تكبدت الخزانة المصرية خسائر فادحة في إيرادات قناة السويس قُدرت بنحو سبعة مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٤ وحده، وهو ما يوازي قرابة خمسة بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما سجلت غالبية موانئ البحر الأحمر انخفاضاً متوسطه ثمانية بالمائة في حجم مناولتها التجارية. ودفع هذا الواقع الاقتصادي الضاغط دول الإقليم إلى تبني استراتيجية مزدوجة تجمع بين الانخراط التكتيكي في التحالفات البحرية الدولية لحماية حرية الملاحة، وبين تسريع وتيرة تطوير البدائل اللوجستية، كتدشين ممرات برية تربط موانئ الخليج بشرق المتوسط لتقليل الارتهان المطلق للمسارات البحرية المهددة بالابتزاز المستمر.

يتعدى القلق الدولي حدود الملاحة السطحية وأمن التجارة ليلامس عصب الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث يراقب المجتمع الدولي تصاعد قدرة الوكلاء على تهديد البنية التحتية العابرة للحدود. تكشف الدراسات التحليلية المتخصصة في أمن سلاسل التوريد أن الهجمات المستمرة في منطقة البحر الأحمر ولّدت أكثر من ألفين وثلاثمائة حدث نزاعي منذ اندلاع الأزمة، مما أحدث قفزات تضخمية مروعة في تكاليف الشحن. وقد سجل مؤشر (Drewry) العالمي للحاويات ارتفاعاً متواصلاً استقر عند مستويات أعلى بنسبة ١٤١٪ مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، في حين تضاعفت أسعار الشحن على المسارات الحيوية بين شنغهاي وروتردام وجنوة بنسبة ٢٣٠٪. ولم تقتصر الكارثة على السطح، بل تجلت الخطورة القصوى في انخراط هذه الجماعات ضمن معادلة الأمن السيبراني-الفيزيائي (Cyber-Physical Security). وتبرز في هذا السياق حادثة غرق السفينة "روبيمار" (Rubymar) في فبراير ٢٠٢٤ كعلامة فارقة، إذ أدى غرقها وسحب مرساتها في قاع البحر إلى قطع ٤ كابلات بحرية استراتيجية من أصل ١٥ كابلاً تعبر البحر الأحمر. أجبر هذا التخريب العرضي أو المتعمد مزودي خدمات الإنترنت على إعادة توجيه ٢٥٪ من حركة البيانات العالمية بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، مما أربك الاتصالات المالية الرقمية ووضع ملف الوكلاء على رأس أجندة الأمن القومي الأوروبي الذي بات يخشى من تباطؤ النمو الاقتصادي جراء استمرار هذه التهديدات المعقدة.

تستثمر القيادة الإيرانية، في المقابل، التحولات الجيوسياسية وصعود تكتلات الجنوب العالمي لتوسيع هوامش مناورتها الدبلوماسية والاقتصادية، بهدف امتصاص الصدمات الغربية وتخفيف وطأة العقوبات المفروضة على شبكتها الإقليمية. يمثل الانضمام الإيراني الرسمي إلى مجموعة بريكس (BRICKS+) في مطلع عام ٢٠٢٤ تتويجاً لـ استراتيجية التوجه شرقاً، حيث تراهن طهران على أن الانخراط في تكتل يضم قوى بوزن الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل سيمنحها شبكة أمان نسبية. يوفر هذا التموضع لطهران منافذ حيوية لتصدير منتجاتها النفطية، ويسهل آليات التجارة البينية باستخدام العملات المحلية وأنظمة التسوية البديلة عن الدولار، مما يعقد مهمة وزارة الخزانة الأمريكية في تتبع الأصول وتجفيف منابع تمويل الوكلاء.

وإلى جانب العوائد الاقتصادية، تحصل إيران على غطاء سياسي متين داخل أروقة مجلس الأمن والمنتديات متعددة الأطراف بفضل الدعم الروسي والصيني، مما يكسر طوق العزلة الذي تحاول واشنطن فرضه. ورغم إدراك صناع القرار في طهران أن هذه التحالفات الشرقية لا تشكل بديلاً كاملاً للاندماج في النظام المالي الغربي، إلا أنها تمنح المفاوض الإيراني ورقة ضغط استراتيجية تؤكد قدرة بلاده على استدامة تمويل مشروعها الإقليمي، وتجرّد واشنطن من وهم امتلاك القدرة المطلقة على خنق الاقتصاد الإيراني بالكامل.

تراقب دول الجنوب العالمي الأوسع، الممتدة من إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، هذا الصراع بعدسات براغماتية ومبدئية متداخلة. ترفض هذه الدول، من الناحية المبدئية، التدخلات الخارجية وحروب الوكالة التي تستنزف مقدرات الدول الوطنية وتطيل أمد النزاعات الأهلية، وتدين صراحة أي تهديد يستهدف خطوط الملاحة وناقلات الطاقة. إلا أنها تتبنى، من الناحية البراغماتية البحتة، نهجاً يفضل النأي بالنفس عن الانخراط في نظام العقوبات الغربية الصارمة ضد طهران، سعياً لاقتناص الفرص الاقتصادية، والاستفادة من العروض التفضيلية في مجالات الطاقة، وتعزيز الشراكات داخل إطار "بريكس". تمنح هذه المسافة الدبلوماسية التي تحتفظ بها دول الجنوب مساحة إضافية للتحرك الإيراني، لكنها تظل مساحة مشروطة ومحكومة بالاستقرار الاقتصادي؛ إذ تدرك هذه العواصم الصاعدة أن استمرار تكتيكات حروب الوكالة والعبث بالممرات المائية الدولية سيرتد حتماً على اقتصاداتها النامية التي تعتمد بشكل جوهري على انسيابية التجارة العالمية، مما يضع حدوداً قصوى لمدى التسامح الدولي مع استمرار هذا النموذج الردعي بتكلفته العالمية الباهظة.

مسارات ملف الوكلاء في المفاوضات

يتجه مسار المفاوضات الراهنة بين واشنطن وطهران نحو الدخول في مساحة دبلوماسية بالغة التعقيد، تزدحم بالخطوط الحمراء المتناقضة التي تجعل من التسوية النهائية هدفاً بعيد المنال، وتدفع بالأطراف نحو هندسة هدنة قابلة للانتكاس أكثر من كونها حلاً مستداماً. يصطدم المفاوضون في الغرف المغلقة بتعريفين متضادين لمفهوم الأمن والاستقرار؛ إذ تضع الولايات المتحدة شرط الوقف الشامل لتمويل وتسليح الوكلاء كركيزة أساسية لا تقبل المساومة، معتبرة تجفيف الموارد المالية والعسكرية لحزب الله وجماعة الحوثي والميليشيات العراقية مدخلاً إلزامياً لضمان أمن المنطقة وحرية التجارة العالمية. وفي المقابل، تتمسك القيادة الإيرانية بشبكة حلفائها بوصفها جدار الردع الأول وامتداداً عقائدياً لمشروعها الجيوسياسي، رافضة أي مساس بجوهر هذه الشبكة الذي يمثل في عقيدتها طعنة مباشرة لشرعية النظام وأمنه القومي. وتدفع هذه الاستقطابات الحادة الوسطاء الدوليين والإقليميين نحو محاولة اجتراح صياغات لغوية ملتبسة، تستبدل مصطلحات "التفكيك" الحاسم بعبارات فضفاضة مثل "خفض التصعيد الإقليمي" و"ضبط السلوك"، لتمكين كل طرف من تسويق الاتفاق داخلياً دون الظهور بمظهر المتنازل عن ثوابته الاستراتيجية.

تتبلور ملامح المقايضات المحتملة وسط هذا الاستعصاء الدبلوماسي، لتؤسس لمسار واقعي يعتمد على التنازلات التكتيكية المحدودة بدلاً من الانتصارات المطلقة. تدرس طهران، تحت وطأة الاختناق الماكرو-اقتصادي الداخلي، خيار القبول بتجميد مؤقت للعمليات الأكثر استفزازاً للمجتمع الدولي، كاستهداف خطوط الملاحة التجارية في البحر الأحمر أو توجيه ضربات صاروخية للقواعد الأمريكية، مقابل الحصول على مكاسب مالية فورية تشمل الإفراج عن مليارات الدولارات من الأصول المجمدة وتخفيف القيود الخانقة على نظامها المصرفي وصادراتها النفطية. وتقابل هذه البراغماتية الإيرانية مرونة أمريكية تفرضها تداعيات اضطراب سلاسل التوريد العالمية وخسائر الاقتصاد الرأسمالي؛ حيث تبدي واشنطن استعداداً حذراً لقبول "تسوية مرحلية" تعيد ضبط قواعد الاشتباك بدلاً من إنهاء الوجود الفعلي والتنظيمي للوكلاء. وتتضمن هذه المقاربة تجميد الهجمات العابرة للحدود وإلزام طهران بوقف تزويد حلفائها بالأسلحة الكاسرة للتوازن، كالصواريخ الدقيقة والطائرات المسيرة الهجومية، مقابل التساهل المرحلي مع الأنشطة الداخلية لهذه الفصائل والدعم اللوجستي الأقل حساسية، مما يعني عملياً تحويل بندقية الوكلاء من أداة هجومية فاعلة إلى سلاح رمزي يحمل شعار المقاومة.

يبرز مأزق الرواية المزدوجة كأحد أعقد التحديات التي تواجه تطبيق أي اتفاق محتمل، حيث يستميت كل طرف في هندسة سردية إعلامية تبرر الجلوس إلى طاولة التسويات أمام حلفائه وقواعده الشعبية. تشرع الفصائل المسلحة، وفي مقدمتها حزب الله وجماعة الحوثي، في صياغة خطاب سياسي يعتمد على استراتيجية "الصبر الاستراتيجي"، لتقديم التهدئة والملاحق الأمنية كضرورة تكتيكية لالتقاط الأنفاس وإعادة بناء القدرات المتضررة، وليس كتسليم بشروط الخصوم أو تخلٍ عن سلاح الردع. يوظف الوكلاء أي مكاسب اقتصادية تجنيها طهران من تخفيف العقوبات كدليل قاطع على صمود "المحور" وعدم انكساره، مما يسهل عليهم عملية إعادة التعبئة الأيديولوجية والعسكرية في حال انهيار التفاهمات لاحقاً. وتضع هذه الازدواجية في الخطاب أي اتفاق قادم تحت مقصلة الشك الدائم، إذ يدرك الرأي العام والمجتمع الدولي أن توقيع الأطراف على الهدنة يُسوق محلياً كاستراحة محارب مؤقتة، وليس كإنهاء فعلي ومستدام للصراع الذي أرهق اقتصاديات الإقليم.

تتأرجح مآلات هذه المفاوضات الشائكة بين مسارات مفتوحة تضع الشرق الأوسط أمام سيناريوهات بالغة الدقة والخطورة. يفترض المسار الأول الانزلاق نحو "صدام مؤجل"، حيث تفشل الدبلوماسية في دمج ملف الوكلاء بشكل هيكلي داخل الاتفاق، مما يؤدي إلى تجميد ظاهري للجبهات مع استمرار تدفق التمويل والتسليح في الخفاء، ليصبح الاتفاق مجرد نسخة مكررة تؤجل الانفجار الحتمي عند أول أزمة إقليمية. ويبرز المسار الثاني كسيناريو لـ "تسوية هشة"، ينجح من خلاله النظام الدولي في فرض قيود جزئية وصارمة على حلفاء إيران، خاصة في مسارح العمليات الحساسة كالبحر الأحمر والجبهة الشمالية لإسرائيل، مما يخلق بيئة اختبار حقيقية لمدى قدرة طهران على لجم وكلائها، وقدرة واشنطن على تفعيل آليات الردع والعقوبات التلقائية عند رصد أي خروقات، دون الانجرار إلى حرب شاملة. وتؤكد هذه السيناريوهات المتأرجحة أن معضلة الوكلاء تتجاوز كونها بنداً تقنياً في وثيقة دبلوماسية، لتصبح التعبير الأصدق عن صراع جيوسياسي عميق يعيد تعريف مفاهيم الأمن القومي، والسيادة، وحرية الملاحة في إقليم يتغير بخطى متسارعة.

وفي الختام، تكشف القراءة الأولية لمواقف الأطراف المختلفة أن معضلة الوكلاء الإقليميين لا تمثل مجرد "ملف إضافي" أو بند تفاوضي ثانوي على طاولة المحادثات بين واشنطن وطهران، بل هي القلب النابض للصراع الممتد على تعريف مفاهيم الأمن، والسيادة، والنفوذ في الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي. تتجلى في هذا الملف هوة سحيقة بين الرؤى الاستراتيجية للأطراف المعنية؛ فإيران تنظر إلى شبكات وكلائها بوصفها عمقاً ردعياً حيوياً وامتداداً عضوياً لمشروعها الثوري والجيوسياسي، وتتعامل معهم كأصل استراتيجي لا يمكن التفريط فيه أو تفكيكه إلا بثمن باهظ يهدد شرعية النظام وبقاءه، مما يدفعها دوماً نحو تفضيل مناورات "الاحتفاظ وإعادة الهيكلة" على الاستسلام لمطالب التفكيك. وفي المقابل التام، تصنف الولايات المتحدة هذا النموذج الوكالاتي بوصفه مركز التهديد الهيكلي في السلوك الإيراني، حيث يمنح طهران قدرة غير متكافئة لضرب القوات الأمريكية، وتهديد الحلفاء، وشل الممرات البحرية دون التورط في حرب نظامية مباشرة. يفرض هذا الواقع كلفة اقتصادية عالمية ملموسة عبر اضطرابات الشحن، وأمن الطاقة، وتهديد البنية التحتية الرقمية، مما يجعل خيار "تفكيك الشبكات وتجفيف مواردها" شرطاً تأسيسياً لا غنى عنه لأي استقرار طويل الأمد في الرؤية الأمريكية.

تتعقد هذه المعادلة التفاوضية بشدة عند إدراج البعد الإسرائيلي، حيث تتجسد المعضلة في النظرة إلى "حزب الله" بوصفه الخطر الأشد إلحاحاً والأكثر تهديداً للوجود على الجبهة الشمالية. ترى القيادة في تل أبيب أن أي اتفاق تهدئة لا يُتوج بتقويض كامل للبنية الصاروخية للحزب، وقطع نهائي لخطوط الإمداد اللوجستي الممتدة من إيران عبر سوريا والعراق، لا يمثل سوى استراحة تكتيكية في مسار صراع أطول وأعنف. يدفع هذا التقييم إسرائيل نحو استثمار اللحظة التفاوضية والهدن المؤقتة لفرض وقائع أمنية جديدة وغير قابلة للانعكاس، مثل الإصرار على الملحق الأمني الثلاثي في لبنان، بهدف تحويل النجاحات العسكرية الظرفية إلى ترتيبات دائمة تعيد هندسة ميزان الردع وتُقيِّد أي مساع لإعادة بناء قدرات الوكلاء. ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية الهجومية محاذير بالغة؛ إذ يُنذر الإفراط في التصعيد العسكري وفرض واقع "المناطق الأمنية" باحتمال الانزلاق نحو مواجهة إقليمية واسعة قد تستنزف الدعم الدولي، وتضيف طبقة من التعقيد والتصدع على التنسيق المشترك بين تل أبيب وواشنطن.

يتخطى هذا التعقيد الإطارين الثنائي والإقليمي ليتحول إلى هاجس دولي يتمحور حول الأمن الاقتصادي والبحري. تنظر دول الخليج العربي ومصر ودول حوض البحر الأحمر إلى استمرار نموذج الميليشيات المسلحة كتهديد وجودي لممرات الطاقة، وحرية التجارة، وشرعية الدولة الوطنية، وتدفع دبلوماسياً لفرض ضمانات صارمة تمنع شرعنة هذه الفصائل أو استخدام الأراضي العربية كمنصات انطلاق للحرس الثوري. وتتلاقى هذه المخاوف مع قلق أوروبي وعالمي يركز على الكلفة الاقتصادية الباهظة لهجمات الحوثيين وسلوك الوكلاء، وتأثيراتها المدمرة على أسعار الطاقة وسلامة الكابلات البحرية، معتبراً أن حماية أمن التجارة والبيانات جزء لا يتجزأ من أي معالجة جذرية للملف. وفي محاولة لكسر هذا الطوق المتعدد، تناور إيران عبر توظيف عضويتها في تكتلات القوى الصاعدة، كـ "بريكس" ومنظمة شانغهاي، لتحويلها إلى شبكة أمان نسبية وظهير دبلوماسي يمكنها من استدامة مشروعها الإقليمي وامتصاص ارتدادات العقوبات الغربية.

تؤكد هذه الرؤى المتضاربة على طاولة المفاوضات أن الخلاف لا يقتصر على التفاصيل التقنية، بل يعكس صداماً عميقاً في المنطق المؤسس لكل طرف: منطق "الاحتفاظ وإعادة الهيكلة" الإيراني، يصطدم بمنطق "التفكيك وتجفيف المنابع" الأمريكي، ويصطدم كلاهما بمنطق "التقويض العسكري الأقصى" الإسرائيلي، وكل ذلك تحت وطأة ضغط إقليمي ودولي يبحث عن ملاذ آمن للاقتصاد والملاحة. وبناءً على ذلك، تتبلور قناعة استراتيجية بأن التسوية القصوى الممكنة لن تتعدى كونها تسوية "هشّة ومرحلية"، ترتكز على تجميد جزئي لنشاط الوكلاء وإعادة ضبط قواعد اشتباكهم، مقابل منح طهران مساحات لالتقاط الأنفاس عبر مكاسب اقتصادية ودبلوماسية، دون المساس الجذري بالنموذج الوكالاتي. تظل هذه الهدنة القابلة للانتكاس مجرد أداة يستثمرها كل طرف لخدمة روايته الداخلية أكثر من كونها نقطة نهاية حاسمة للصراع. وفي المحصلة، سيمثل أي اتفاق يُبرم ضمن هذا المشهد المعقد اختباراً حقيقياً لقدرة النظام الدولي على ترويض الفاعلين ما دون الدولة، وحماية الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي، لكنه لن يقدم حلاً نهائياً لمعضلة الوكلاء التي ستظل، بلا شك، المحرك الأساسي والأخطر لمسارات الاستقرار والاضطراب في الشرق الأوسط لعقود قادمة.

المراجع

------. "الشرق تنشر تفاصيل الملحق الأمني لاتفاق لبنان وإسرائيل." الشرق. 29 يونيو، 2026. https://qr.asharq.com/s/bhiDx09

------. "تقرير.. أموال إيران المسمومة لوكلائها في المنطقة." سكاي نيوز عربية. 12 يناير، 2018. https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1012059-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%85%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9

أمهز، صبحي. " التزام معلن ورفع للسقف السياسي... «حزب الله» يربط وقف النار بالتفاهم الإيراني." الشرق الأوسط. 27 يونيو، 2026. https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/5289329-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%88%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85

جعفري، سعيد. " لماذا تصر إيران على ربط حزب الله باتفاقها مع واشنطن؟." BBCعربي. 25 يونيو، 2026. https://www.bbc.com/arabic/articles/cy9rn2d1l3zo

جيكوبسون، مايكل. " ما الذي يجب أن يشمله أي اتفاق بشأن وكلاء إيران في المنطقة؟." معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy. 28 أبريل، 2026. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-aldhy-yjb-yshmlh-ay-atfaq-bshan-wkla-ayran-fy-almntqt

نصر، سمية. " هل فقدت إيران السيطرة على الجماعات الموالية لها في الشرق الأوسط؟." BBCعربي. 24 مارس، 2024. https://www.bbc.com/arabic/articles/c2l7e9e9zeko

هولايس، جنيفر. " حلفاء إيران في المنطقة.. من التبعية إلى استقلالية شبه كاملة." DW. 9 يوليو، 2026. https://www.dw.com/ar/%D8%AD%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9/a-77871916

------. "Iran's support for proxies 'has to be discussed' in MoU talks, Rubio says." Iran International. June 25, 2026. https://www.iranintl.com/en/202606259129

------. "Risk of EU prices rising, growth slowing from Red Sea attacks -EU trade chief." Reuters. January 23, 2024. https://www.reuters.com/markets/europe/risk-eu-prices-rising-growth-slowing-red-sea-attacks-eu-trade-chief-2024-01-23/

Burke, Jason. "Shadow war: how use of proxy forces by Iran, Israel and US is driving Middle East instability." The Guardian. June 28, 2026. https://www.theguardian.com/world/2026/jun/28/gulf-us-iran-war-proxies-middle-east

Daoud, David and Ahmad Sharawi. "The Contest of Wills Between Israel and Hezbollah." FDD. October 1, 2024. https://www.fdd.org/analysis/2024/10/01/the-contest-of-wills-between-israel-and-hezbollah/

Ghaddar, Hanin. "Will Hezbollah Choose to Keep Its Word—or Its Arsenal?." The Washington Institute for Near East Policy. September 23, 2024. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/will-hezbollah-choose-keep-its-word-or-its-arsenal

Jacobson, Michael. "What an "Iranian Proxies" Agreement Should Encompass." The Washington Institute for Near East Policy. April 6, 2026. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-iranian-proxies-agreement-should-encompass

Khatib, Lina. "The Degradation of Iran's Proxy Model." Belfer Center for Science and International Affairs. (April, 2026). https://www.belfercenter.org/research-analysis/degradation-irans-proxy-model

Magid, Jacob. "'Eventual IDF redeployment from Lebanon': Full text of Israel-Lebanon deal security annex." The Times of Israel. June 30, 2026. https://www.timesofisrael.com/eventual-idf-redeployment-from-lebanon-full-text-of-israel-lebanon-deal-security-annex/

Office of the Spokesperson. “Trilateral Framework Between the United States of America, the State of Israel, and the Republic of Lebanon.” U.S. Department of State. June 26, 2026. https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2026/06/trilateral-framework-between-the-united-states-of-america-the-state-of-israel-and-the-republic-of-lebanon

Shamim, Sarah. “US-Iran mediation: What are each side’s demands - and is a deal possible?.” Al Jazeera. March 25, 2026. https://www.aljazeera.com/economy/2026/3/25/us-iran-mediation-what-are-each-sides-demands-and-is-a-deal-possible

Sharp, Alexandra. “Iran Rejects Trump’s 15-Point Peace Plan.” Foreign Policy. March 25, 2026. https://foreignpolicy.com/2026/03/25/iran-rejects-trump-15-point-peace-plan-us-war-strait-hormuz/

Wintour, Patrick. “Trump’s rehashed 15-point Iran plan unlikely to appease Tehran.” The Guardian. March 24, 2026. https://www.theguardian.com/world/2026/mar/24/trumps-rehashed-15-point-iran-plan-unlikely-to-appease-tehran

مركز
الحبتور
للأبحاث